الأمم المتحدة

A/70/152

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2015
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

الدورة السبعون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٠٠ المعنون ”التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية“. وهو يتضمن نتائج رصد الأمين العام لفرض هذه التدابير وتحليلا لأثرها على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية. ويشتمل التقرير على الردود الواردة من الدول الأعضاء ومنظمات دولية مختارة (مبينة في المرفق) استجابةً للمذكرة الشفوية التي وجهها الأمين العام يلتمس فيها موافاته بمعلومات ذات صلة بالموضوع. ويتضمن التقرير أيضا بيانات إضافية جمعتها الأمانة العامة.

* A/70/150.

080915 080915 15-12030 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتشير ردود الدول الأعضاء إلى مواقفها الرافضة لفرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أداة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فهي ترى أن هذه التدابير تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وتنتهك سيادة الدول. وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء الآثار السلبية للتدابير الاقتصادية الانفرادية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة. وأفادت المنظمات الدولية بأن الجزاءات الانفرادية عادة ما تؤثر تأثيرا سلبيا على السكان في البلدان المتضررة وتعوق التجارة الدولية. وقد ازداد عدد التدابير الاقتصادية الانفرادية في السنوات الأخيرة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – موجز الردود الواردة من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ٥

ثالثا – رصد فرض التدابير الانفرادية ودراسة أثرها على البلدان المتضررة ٦

المرفق

الأول – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٩

بروني دار السلام ٩

كمبوديا ٩

جمهورية أفريقيا الوسطى ١٠

شيلي ١٠

الكونغو ١١

كوبا ١١

إكوادور ١٥

لاتفيا ١٥

مدغشقر ١٦

منغوليا ١٧

عمان ١٧

باراغواي ١٧

السنغال ١٨

سري لانكا ١٨

الجمهورية العربية السورية ١٩

تونس ٢١

تركيا ٢٢
الإمارات العربية المتحدة ٢٣
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ٢٣
زمبابوي ٢٤
الثاني – موجز الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ٢٦
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٦
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٧
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٣١

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٦٨ المعنون ''التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية''. وفي هذا القرار، حثت الجمعية المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حد لاستخدام تدابير اقتصادية قسرية انفرادية ضد البلدان النامية لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية أو تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتخل بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢ - وطلبت الجمعية العامة، في القرار نفسه، إلى الأمين العام أن يواصل رصد ما يفرض من تدابير من ذلك القبيل، ويدرس أثرها في البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية، ويقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

٣ - وبناء عليه، دعت الأمانة العامة، في مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حكومات الدول الأعضاء كافةً إلى إبداء آرائها وتقديم أي معلومات مهمة أخرى تتصل بوجود جزاءات انفرادية، وبالأثر الذي قد تكون تركته على تجارتها وتنميتها. وترد الردود الواردة من ٢٠ دولة عضو في المرفق الأول لهذا التقرير.

٤ - ودُعيت أيضا المنظمات والبرامج والوكالات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها إلى تقديم معلومات وتحليلات بشأن آخر التطورات في الموضوع. ويرد موجز لردود ثلاث منظمات في المرفق الثاني لهذا التقرير.

ثانيا - موجز الردود الواردة من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

٥ - أعربت الدول الأعضاء عن مواقفها الرافضة لفرض التدابير الانفرادية. فهي تعتبر التدابير الاقتصادية الانفرادية انتهاكات لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. كما أنها تنتهك سيادة الدول. ووفقا لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول[(١)]، ''لا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية''.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥).

٦ - وأبلغت دول أعضاء اعتبرت نفسها متضررة من تدابير اقتصادية قسرية (تركيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ولاتفيا بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ومدغشقر) عن الآثار السلبية لهذه التدابير على تجارتها. وتحديدا، أشارت هذه الدول الأعضاء إلى أن الجزاءات الانفرادية غالبا ما تكون لها عواقب إنسانية وخيمة وآثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الحيوية للبلدان المتضررة، الأمر الذي يضر برفاه سكانها. وأعربت عن قلقها إزاء الآثار السلبية على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، وطلبت إلى الدول الأعضاء الأخرى الامتناع عن اللجوء إلى تدابير من هذا القبيل. وأعرب مجيبون آخرون أيضا عن قلقهم إزاء الأثر السلبي الذي يطال التنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة في البلدان المستهدَفة وغير المستهدفة، على السواء.

٧ - وأبلغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن بعض الاقتصادات التي ترصدها، وهي اقتصادات مدغشقر، ومالي، وغينيا - بيساو، وأوغندا، وزمبابوي، قد طالها ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية.

٨ - وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أن الجزاءات الانفرادية عاقت التجارة والتنمية في الجمهورية العربية السورية. واقترحت اللجنة الأخذ بنهج منقح فيما يتعلق بالجزاءات الاقتصادية، يسمح بالحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة والإدارة العامة في توفير السلع والخدمات الأساسية، ويعترف بأهمية الجهات المحلية المعنية في توفير المنتجات والخدمات الأساسية. وأضافت أنه لا بد من دعم دولي قوي عند الدعوة إلى اتباع نهج جديد في الجزاءات بسبب الأزمة الإنسانية والمؤسسية الملحة.

٩ - وأبلغ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن التدابير الانفرادية خلفت آثارا سلبية كبيرة على كوبا، وربما على دول ثالثة. إذ تكبد كل من الحكومة والمؤسسات التجارية والمواطنين خسائر كبيرة في الحصول على السلع والخدمات التي لا بد منها، بما في ذلك الأدوية والأغذية. وقيدت الجزاءات بشدة تنمية قطاعات هامة من الناحية الاستراتيجية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا - رصد فرض التدابير الانفرادية ودراسة أثرها على البلدان المتضررة

١٠ - منذ عام ٢٠٠٠، فرضت جزاءات جديدة ٣٨ مرة على ٣٥ هدفا (انظر الجدول أدناه). ولم يعد ١٤ جزاء منها ساري المفعول.

التدابير الاقتصادية الانفرادية المفروضة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

	الهدف	العام الذي فُرض فيه الجزاء	العام الذي رُفع فيه الجزاء
١	بيلاروس	٢٠٠٦	٢٠٠٨
٢	بيلاروس	٢٠١٠	–
٣	جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٠٣	٢٠٠٥
٤	جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠١٤	–
٥	كوت ديفوار	٢٠٠٤	–
٦	كوبا	١٩٦٠	–
٧	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٠٠٨	–
٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠٠٣	–
٩	مصر	٢٠١٣	٢٠١٤
١٠	الاتحاد الأوروبي	٢٠١٤	–
١١	فيجي	٢٠٠٦	٢٠١٤
١٢	جورجيا	٢٠٠٦	٢٠١٣
١٣	غينيا	٢٠٠٥	٢٠١٠
١٤	غينيا – بيساو	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١٥	غينيا – بيساو	٢٠١٢	٢٠١٤
١٦	هايتي	٢٠٠١	٢٠٠٥
١٧	هندوراس	٢٠٠٩	٢٠٠٩
١٨	العراق	٢٠١٢	–
١٩	إيران (جمهورية – الإسلامية)	١٩٨٧	–
٢٠	لبنان	٢٠٠٧	–
٢١	ليبريا	٢٠٠٧	–
٢٢	ليبيا	٢٠١١	–
٢٣	مدغشقر	٢٠١٠	٢٠١٤
٢٤	مالي	٢٠١٢	٢٠١٢
٢٥	مولدوفا	٢٠١٢	–
٢٦	ميانمار	١٩٩٧	–
٢٧	الأرض الفلسطينية المحتلة	٢٠٠٧	–
٢٨	الصومال	٢٠١٠	–
٢٩	جنوب السودان	٢٠١٤	–
٣٠	السودان	٢٠٠٤	–

	الهدف	العام الذي فُرض فيه الجزاء	العام الذي رُفع فيه الجزاء
٣١	الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٣	–
٣٢	تونس	٢٠١١	٢٠١١
٣٣	أوغندا	٢٠١٤	–
٣٤	أوكرانيا/روسيا	٢٠١٤	–
٣٥	أوزبكستان	٢٠٠٥	٢٠٠٩
٣٦	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية))	٢٠١٥	–
٣٧	اليمن	٢٠١٢	–
٣٨	زمبابوي	٢٠٠١	–

المصدر: الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ استنادا إلى مصادر مختلفة.

١١ – وازداد عدد التدابير الاقتصادية الانفرادية في السنوات الأخيرة. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، تم الشروع في فرض ١٨ تدبيرا (أي بمتوسط قدره ١,٨ في السنة)، منها ١٧ تدبيرا جديدا فرض منذ عام ٢٠١٠ (أي بمتوسط قدره ٢,٨ في السنة). وشُرع في إعادة إقامة العلاقات في حالات طال أمدها، مثل حالتي كوبا وميانمار، ولكن، حتى منتصف عام ٢٠١٥، لم تكن العملية قد اكتملت.

١٢ – وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى أن استخدام الجزاءات الذكية (أو المحددة الهدف) كحظر توريد الأسلحة أو تجميد الأصول أو حظر السفر آخذ في الازدياد، ولكن حالات الحظر التجاري بمفهومه الواسع لا تزال موجودة. وتشير الأدلة المستمدة من واقع التجربة إلى أن التدابير الانفرادية، ولا سيما التي تأخذ شكل حظر تجاري واسع النطاق، يمكن أن تخلف آثارا سلبية غير مقصودة، مثل الآثار السلبية على حقوق الإنسان ورفاه السكان وآفاق نمو البلدان المتضررة على المدى الطويل[٢].

(٢) انظر A/HRC/27/32 و A/69/97.

المرفق الأول

الردود الواردة من الدول الأعضاء

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق بروني دار السلام على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل بروني دار السلام أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

لا توافق كمبوديا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وترى كمبوديا أن فرض هذه التدابير القسرية ينتهك إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أنه لا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية. وإضافة إلى ذلك، فهو يتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، الرامية إلى منع التمييز التجاري. وأخيرا، تخلف التدابير القسرية أثرا سلبيا على التعاون الاقتصادي الدولي والجهود الإنمائية للبلدان النامية. وترى كمبوديا أن التدابير الاقتصادية الانفرادية غير مقبولة وينبغي ألا تتخذ ضد أي بلد، بما في ذلك البلدان النامية. وتحث كمبوديا على وضع حد لهذه التدابير وبالتالي تطلب تصويتا مسجلا بـ ''نعم'' على القرار ٦٨/٢٠٠.

ولم يطل كمبوديا أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

إن فرض تدابير اقتصادية قسرية ليس أفضل وسيلة للضغط على الدول، لأن الضغط الاقتصادي الذي ترزح تحته هذه الدول هائل. فالجزاءات المفروضة تؤثّر في السكان أكثر مما تؤثّر في الحكومات التي هي المتسببة في فرضها. وتؤثّر التدابير المتّخذة في اقتصاد البلد فتعاني الفئات السكانية المعوزة فيما يواصل الحكام حياتهم العادية، لأن شراء المنتجات الأساسية يستلزم الكثير من المال. فيؤدّي ذلك إلى إفقار الطبقة الوسطى وتقلّص حجم العمليات التجارية وتدهور مستوى المعيشة.

وتؤثّر الجزاءات المالية في إيرادات خزينة الدولة بسبب تراجع العائدات الضريبية من جراء تباطؤ الاقتصاد والتجارة على وجه الخصوص. ففي بلدنا، حيث القطاع الخاص غير متطور، غالبا ما تكون مرتبات موظفي القطاع العام هي التي تحرّك الكتلة النقدية. ومع نضوب خزينة الدولة، تبدأ ظاهرة الرواتب المتأخرّة ويعجز التجّار والمزارعون عن تسويق منتجاتهم. والحظر على البضائع هو سبب غلاء الأسعار الذي يؤثّر في معيشة السكان المعوزين (وهم الغالبية). ومن الضروري وضع حد للتدابير القسرية وإيجاد بديل لها.

شيلي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٥]

لا توافق شيلي على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل شيلي أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

الكونغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٥]

لا توافق الكونغو على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فاستخدام هذه التدابير يضر، للأسف، باقتصادات البلدان النامية ويؤثّر سلبا على التعاون الدولي.

ولا تزال الكونغو ترى أن على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة وملزمة من أجل وضع حد لاستخدام التدابير القسرية التي تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها. ويعيد الكونغو تأكيد التزامه بإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولا يجوز لأي دولة فرض تدابير اقتصادية أو سياسية انفرادية أو أي نوع آخر من التدابير أو التشجيع على تطبيقها من أجل إكراه دولة أخرى على الاضطلاع بها.

كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق كوبا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية وترفض جمهورية كوبا جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية، لأنها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وترى كوبا أن تلك التدابير تنتهك بشكل مباشر سيادة البلدان النامية، وأنها تعوق تقدم البرامج الإنمائية الوطنية وتحقيق واقع اجتماعي واقتصادي أفضل.

وقد تضرّرت كوبا من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها منذ عام ١٩٦٢.

فمنذ أكثر من ٥٠ عاما، فرضت حكومة الولايات المتحدة سياسة الحصار على كوبا، متجاهلة مطالبة المجتمع الدولي المنتظمة والمتزايدة بوضع حد له فورا.

وعلى الرغم من الخطوات التي اتّخذها الرئيس أوباما مؤخرا نحو استئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا والبيان الذي أدلى به عن اعتزامه الدخول في مناقشة مع الكونغرس من

أجل إنهاء الحصار، لا تزال حكومة الولايات المتحدة، في الوقت الحالي، تفرض الحصار بقوة وبنطاق يتجاوز الحدود الإقليمية. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في مضايقات لم يسبق لها مثيل تعرّضت لها الأنشطة المصرفية والمالية الكوبية خلال السنوات القليلة الماضية. وبالتالي، لا يزال تقدّم كوبا الطبيعي في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السياسية معوقا بشكل خطير.

فالحصار يلحق آثارا ضارة على رفاه الشعب الكوبي المادي والنفسي والروحي ويفرض عقبات خطيرة على التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وفي ظل هذه السياسة، ما زال يتعذّر على كوبا استيراد وتصدير ما تريد استيراده وتصديره من منتجات وخدمات من الولايات المتحدة وإليها، وما زال يتعذر عليها استخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها المالية الدولية أو فتح حسابات بهذه العملة في مصارف بلدان ثالثة. ثم إن كوبا لا يُسمح لها كذلك بالحصول على قروض من مصارف في الولايات المتحدة وفروع تلك المصارف في بلدان ثالثة، أو من مؤسسات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

ولم يسلم أي قطاع من قطاعات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي من الأثر المدمر والمزعزع للاستقرار الذي تسببه هذه السياسة غير القانونية.

والنظام الصحي الكوبي هو أحد المجالات التي تعاني بوجه خاص من آثار دائمة لحصار الولايات المتحدة الذي يرقى إلى مرتبة الإبادة الجماعية، مما يتسبب في آثار خطيرة على صحة الشعب الكوبي ورفاهه. ويشمل هذا أساسا ضرورة اللجوء إلى بلدان بعيدة من أجل الحصول على الأدوية والكواشف وقطع غيار معدات التشخيص والعلاج والأدوات واللوازم الأخرى، الأمر الذي يستلزم في كثير من الأحيان الاستعانة بوسطاء في الأسواق البعيدة، وبالتالي يزيد من دون مبرّر في التكاليف التي يتكبّدها القطاع.

وعلى الرغم من إمكانية حساب بعض هذه الآثار السلبية بالقيم النقدية، لا تستطيع أي قيمة نقدية مهما علت أن تبيّن أو توضح التكاليف غير الملموسة للأضرار الاجتماعية والإنسانية، نظرا لتعذر إمكانية الحصول على أحدث الإمدادات والتكنولوجيا والمعارف والموارد الأخرى ذات الأهمية الحيوية لهذا المجال الحساس.

وفي كوبا، وُضع أحد أشمل برامج الحماية الاجتماعية للمساعدة على القضاء على الجوع. فالأمن الغذائي للسكان، المتّصل اتصالا وثيقا بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هو أولوية استراتيجية لكوبا. ومع ذلك، تنتهك سياسة الدولة التي تمارسها الولايات

المتحدة منذ أكثر من خمسة عقود ضد كوبا حق الشعب الكوبي في الحصول على الغذاء، لأنها تقيم العوائق أمام وصول الكوبيين بصورة منتظمة إلى الأسواق الدولية للأغذية، بما في ذلك المنتجون الأمريكيون.

وفي الظروف الراهنة، يعتبر الحصار عائقا خطيرا يمنع كوبا من الحصول على القروض بشروط تسهيلية، وعلى تحويل التكنولوجيا المتطورة، وحشد رؤوس الأموال الخارجية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحماية البيئة وإدماج كوبا إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي.

وتقدّر الخسائر التي يتكبّدها الاقتصاد الكوبي ببلايين الدولارات سنويا من جراء فقدان الإيرادات المتأتية من صادرات السلع والخدمات؛ والنفقات الناجمة عن اللجوء إلى شركاء تجاريين في مناطق أخرى، ولا سيما تلك الناتجة عن الأصول المجمدة والآثار السلبية النقدية والمالية الناجمة عن تعرّض الجهات الفاعلة الاقتصادية للتغيرات في أسعار الصرف (عدم إمكانية استخدام دولار الولايات المتحدة في أي مدفوعات) وزيادة تكاليف التمويل.

ومن بين أكثر القطاعات تضررا من الحصار، قطاع السياحة والأنشطة الاقتصادية المتصلة به، مثل عمليات وكالات السفر والدعم اللوجستي، وهما مجالان يكتسيان أهمية حاسمة في القطاع. وبموجب قوانين الحصار، لا يستطيع الفاعلون في قطاع السياحة الكوبي دخول أسواق الولايات المتحدة، فيما تقوم الولايات المتحدة بإرسال السياح بطريقة منظمة؛ ويشمل ذلك الرحلات البحرية واستخدام المرافئ ومرافق الألعاب الرياضية المائية الكوبية.

ويقدّر مجموع الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي نتيجة لتطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي للولايات المتحدة ضد كوبا، مع مراعاة انخفاض قيمة الدولار في ما يتعلق بسعر الذهب والأسواق الدولية، بنحو ١ ١١٢ ٥٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار على الرغم من انخفاض أسعار الذهب مقارنة مع عام ٢٠١٣.

وثمة العديد من الأمثلة على التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية في العالم، كل منها ينتهك القانون الدولي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. والحصار المفروض من حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا هو أطول مجموعة من التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية على الإطلاق في التاريخ. وقد حاولت هذه السياسة ونطاقها الذي يتجاوز الحدود الإقليمية عزل بلدنا لمجرد أنه يدافع عن سيادته وحقه في اختيار مستقبله بحرية.

ولا غرابة في اتّباع هذه السياسة لأن جوهر حصار الولايات المتحدة ضد كوبا يكمن في العبارة التالية: ”خلق حالة من الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة[الكوبية][٣]“

ولم تتم إزالة مجموعة القوانين والأنظمة السياسية والإدارية المعقّدة والمتعددة الفروع التي تقنّن الحصار. بل ما فتئ سريانها يتعزز ويترسخ. ولعل خير دليل على ذلك التجديد السنوي لقانون التجارة مع العدو، الذي صدر كإجراء حربي في عام ١٩١٧ لتقييد التجارة مع دول تعتبر معادية. ففي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، جدّد الرئيس أوباما مرة أخرى هذه السياسة العدوانية والعدائية تجاه كوبا.

إن كوبا والولايات المتحدة ليستا في حالة حرب. فكوبا لم تشن أبدا أي عدوان عسكري ضد الولايات المتحدة، كما أنها لم تشجّع أعمال الإرهاب ضد الشعب الأمريكي. ولا يمكن الاستمرار في تبرير التدابير المتخذة في إطار هذا القانون.

ويشكل هذا الحصار عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، كما يشكل عملا من أعمال الحرب الاقتصادية، وفقا لمقتضيات الإعلان المتعلق بقوانين الحرب البحرية الذي أقره مؤتمر لندن البحري في عام ١٩٠٩.

وينبغي وضع حد للحصار المفروض على كوبا. فنظام الجزاءات هذا هو أكثر نظم الجزاءات الأحادية الجانب تعسفا وشدة وطولا يطبّق على أي بلد. وما فتئت الجمعية العامة، في ٢٣ مناسبة، تصوّت بأغلبية ساحقة على تأييدها لاحترام القانون الدولي والامتثال للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره. ويجب احترام ذلك.

(٣) Lester D. Mallory, “Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Mallory) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Rubottom)”, 6 April 1960, United States Department of State.

إكوادور

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٥]

لا توافق إكوادور على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وتعتبر إكوادور فرض تدابير اقتصادية من جانب واحد انتهاكا لمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولم يطل إكوادور أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

ويهدّد فرض العقوبات الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي مبادئ عدم التدخل والمساواة فيما بين الدول الأعضاء، فضلا عن مبدأ السيادة، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أبدت إكوادور رأيها بناء على ذلك عند وقوع مثل هذه الجزاءات، كما هو الحال مع كوبا وإيران وفنزويلا. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن هذه الجزاءات تؤثر على مبدأ افتراض البراءة، لأنها تطبق على أساس تقديري من دون إجراء التحقيقات الملائمة أو صدور أمر قضائي.

لاتفيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق لاتفيا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

وقد تضررت لاتفيا من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. فقد فرض الاتحاد الروسي حظرا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على واردات لحم البقر ولحم الخنزير والدواجن والأسماك والفواكه والخضروات والأجبان والحليب ومنتجات الألبان الأخرى من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك لاتفيا.

وبلغت الصادرات اللاتفية من السلع إلى الاتحاد الروسي في عام ٢٠١٣ ما قدره ١ ١٦٣,١ مليون يورو، وهو ما يمثل ١١,٦ في المائة من مجموع السلع اللاتفية المصدرة؛

وشملت قائمة الجزاءات التي فرضها الاتحاد الروسي ٤,٥ في المائة من تلك النسبة. وبلغت الحصة المتأثرة بالحظر الروسي ٠,٥ في المائة من مجموع الصادرات اللاتفية من البضائع أو ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتفيا. ولهذا الأمر أثر مباشر محتمل على الشركات المصنعة للسلع اللاتفية.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥]

لا توافق مدغشقر على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

وقد تضررت مدغشقر من تعليق الولايات المتحدة الأمريكية أهليتها للاستفادة من قانون النمو والفرص في أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ولم تعد هذه الجزاءات سارية.

وهذا القانون هو برنامج أفضلية تجارية لا يشترط المعاملة بالمثل ويوفر المعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية على واردات الولايات المتحدة من بعض منتجات البلدان المؤهلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولم تعد مدغشقر تعتبر مؤهلة وعُلقت مشاركتها بسبب الأزمة السياسية التي نتجت عن ''انقلاب'' أطاح برئيس منتخب ديمقراطيا. ونتيجة لذلك، أُغلقت جميع مشاريع صناعة المنسوجات في ''المنطقة الحرة'' وفُقدت آلاف الوظائف. وارتفع معدل الفقر إلى ٧٥,٣ في المائة (نسبة عدد الفقراء عند خطوط الفقر الوطنية، النسبة المئوية من السكان) وفقا لمؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي. وانخفض النمو الاقتصادي في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٨، باستثناء عام ٢٠٠٠، من ٧,١ في المائة إلى ٣,٧ في المائة، مع التوقعات ببلوغه نسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وفقا لمجموعة مصرف التنمية الأفريقي.

وينبغي ألا تعتبر الأحداث السياسية أو الأزمة السياسية شرطا لتعليق الأنشطة التجارية أو أنشطة التبادل لبلد من البلدان النامية، وذلك بالنظر إلى العواقب الاجتماعية والإنسانية والتأثير المباشر على التنمية الاقتصادية في ذلك البلد، الأمر الذي لا يقتصر أثره في نهاية المطاف على الحكومة فحسب، وإنما يشمل أيضا السكان، الذين يعانون أشد المعاناة.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق منغوليا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل منغوليا أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

لا توافق عمان على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وتعتقد سلطنة عمان أن استخدام الجزاءات الاقتصادية ضد البلدان النامية يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف على النحو المشار إليه في مذكرة الأمانة العامة. ولم تتعرض عمان قط إلى أي تدابير اقتصادية يفرضها أي بلد، ولم تستخدم قط تدابير من هذا القبيل ضد أي بلد، ولا توافق سلطنة عمان على فرض التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل عمان أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

باراغواي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق باراغواي على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل باراغواي أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

وينبغي ألا تطبق التدابير والأدوات القسرية إلا بعد مناقشة عامة وفقا للقانون الدولي بين جميع أعضاء المجتمع الدولي و/أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وينبغي أن تُنظم هذه التدابير بعناية.

السنغال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]
[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق السنغال على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وتهدف السياسة الخارجية للسنغال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل خدمة الإنسان واحترام حماية حقوقه. وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق السلام والاستقرار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ولم يطل السنغال أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٥]

لا توافق سري لانكا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. ولا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد أي بلد، لأنه لا يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يعرقل سيادة القانون؛ والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم يطل سري لانكا أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية بشكل قاطع سياسة فرض تدابير قسرية أحادية الجانب، سواء اقتصادية كانت أو تجارية أو مالية، خارج إطار الشرعية الدولية، ضد الدول الأعضاء وبخاصة النامية، بهدف تحقيق غايات سياسية ضيقة. وترفض أيضا الحجج التي تستخدمها الدول المنتهكة لتبرير فرضها لتلك التدابير.

وينسجم رأي الحكومة السورية في رفضها لتلك التدابير مع مطالبة منظمة الأمم المتحدة الصريحة في قراراتها المعتمدة سنويا، وآخرها قراراها ٦٨/٢٠٠ و ٦٩/١٨٠، جميع الدول الأعضاء بعدم فرض أية تدابير اقتصادية أحادية الجانب ضد دول أخرى، وبخاصة النامية منها. وينسجم أيضا مع تأكيد المنظمة على تعارض تلك التدابير مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبدأ احترام سيادة الدول، ومع مبادئ القانون التجاري المتعدد الأطراف. وحذرت المنظمة أيضا من الأثر الكارثي لتلك التدابير على جهود الدول الأعضاء لتحقيق تنمية شعوبها، وعرقلتها لحقوق شعوب الدول المتضررة، وبخاصة الأطفال والنساء، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمتع بمستوى معيشة يضمن لهم صحتهم ورفاههم وحقهم في الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية، ولعرقلتها للاستثمارات ولقطاع التجارة (محرك التنمية).

ما يثير الاستهجان، في معرض تقييم الاستجابة الدولية للتوصيات الأممية التي تحظر فرض مثل تلك التدابير وخاصة في هذا الوقت الذي نسعى فيه لبلورة جدول أعمال طموح للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥، أن قائمة الدول المتضررة من تلك التدابير ما زالت آخذة في الاتساع، ومن بينها كوبا وسوريا وفلسطين وإيران والسودان وفنزويلا وبيلاروس والاتحاد الروسي وكوريا الديمقراطية وزمبابوي. كما أن قائمة الدول التي تنتهك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة آخذة في الاتساع أيضا، حيث تحل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفاؤهما، كأستراليا وكندا، في طليعة الدول والكيانات التي تفرض تلك التدابير ضد دول نامية؛ الأمر الذي يثبت جليا أنها دول لا تقيم وزنا للرأي العالمي الرافض لهذا الأسلوب من التعامل الدولي ولا لسلطة منظمة الأمم المتحدة وقراراتها في هذا الشأن، لا بل إنها تتغافل عمدا عن الأثر الكارثي لتلك التدابير على حقوق الإنسان في الدول المتضررة.

وتعاني الجمهورية العربية السورية من آثار التدابير الاقتصادية الأمريكية الأحادية الجانب منذ عام ٢٠٠٣، التي تناولت مجالات عدة كالتحويلات المالية والمصارف وتوريد المعدات لسوريا، بما فيها الطبية والأدوية، ومنع صيانة وتقديم قطع الغيار اللازمة للطائرات المدنية السورية. وقد توسع وتكثف نطاق تلك التدابير المفروضة ضد سوريا، أفرادا ومؤسسات، خلال عام ٢٠١١ الذي شهد بدء الهجمة الإرهابية الممنهجة ضد سوريا. فقد فرض كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من حكومات الدول المنتمية لما يسمى ''مجموعة أصدقاء سوريا''، حزما متكررة من التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب ضد أكثر القطاعات السورية حيوية ودعما للموارد الوطنية كالنفط والكهرباء والتجارة والاستثمار والمال. وهو الأمر الذي فاقم من محنة السوريين واحتياجاتهم ومن آثار الدمار والاستتراف البشري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والصحي الناجم عن ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة التي تلقى كل الدعم من بعض الحكومات ذاتها التي تفرض تلك التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب ضد سوريا، الأمر الذي دفع بملايين السوريين إلى النزوح واللجوء.

وتواجه سوريا حاليا نتيجة لتلك التدابير تحديات جمّة طالت عدة مجالات منها: توفر النقد الأجنبي؛ وتمويل التجارة، وخاصة المستوردات؛ وإيقاف التحويلات المصرفية السورية، سواء لأغراض شخصية أو تجارية؛ ووقف تصدير بعض الدول لمنتجاتها إلى سوريا؛ وصعوبة استيراد المواد والمعدات اللازمة للإنتاج المحلي؛ وارتفاع تكاليف النقل؛ وفقدان الاقتصاد السوري لقدر كبير من عائدات التصدير، وبخاصة عائدات النفط. كما تعاني سوريا من ارتفاع في معدلات التضخم وارتفاع في أسعار السلع الأساسية وصعوبة تأمينها، وخاصة تلك اللازمة للإعمال التام لخطط الاستجابة الإغاثية والإنسانية كالأغذية والمواد الطبية والأدوية. وقد ترتب على كل ما سبق انعكاسات سلبية على توفر الخدمات الرئيسية للسوريين، وعلى مستوى معيشتهم، وتوفر فرص العمل لهم.

وكانت التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب، التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد سوريا، مدفوعا بسياسات أكثر حكوماته تطرفا في مواقفها حيال الأزمة السورية، وبخاصة الحكومتان البريطانية والفرنسية، الأكثر إضرارا بمعيشة السوريين واقتصاد بلادهم. حيث استهدفت تلك التدابير عمدا القطاعات السورية الأكثر حيوية والمخصصة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسوريين في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها، وأكثر الموارد أهمية في دعم الخزينة العامة. فقد فرض الاتحاد الأوروبي في قراريه المؤرخين ٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حظرا على الاستيراد والاستثمار والتمويل في قطاع النفط السوري وعلى تسليم الأوراق النقدية

المنتجة في دول الاتحاد إلى سوريا. وحظر مجلس الاتحاد في قراره 2013/255/CFSP التعامل المالي والنفطي والتقني والاقتصادي والتكنولوجي مع شركات سورية أو موجودة في سوريا، وحظرا على توفير أعضائه لأية مساعدة تقنية أو مالية أو تمويل إنشاء محطات جديدة لإنتاج الكهرباء في سوريا. كما مدد الاتحاد تدابيره العقابية تلك ضد سوريا حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وقد باشر عدد من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية بالتنمية رصد الآثار الكارثية الناجمة عن فرض التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب ضد سوريا، وبخاصة أثرها على الناتج الإجمالي المحلي والنمو الاقتصادي والإنتاج وتوفر فرص العمل ومعدلات الدخل وأسعار السلع الرئيسية والتجارة وغيرها. بينما وللأسف لم يباشر، وحتى اللحظة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أي رصد أو إبلاغ عن الآثار الكارثية لتلك التدابير على مستوى معيشة السوريين والقدرات الوطنية والأممية المخصصة للاستجابة الإنسانية والإغاثية لاحتياجات السوريين.

وتعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على أهمية الالتزام الفعلي وغير الاستنسابي لجميع حكومات الدول الأعضاء في سياساتها وممارساتها بمبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون التجاري المتعدد الأطراف وبمبادئ حقوق الإنسان. وتؤكد أيضا على ضرورة الالتزام الفوري بقرارات الأمم المتحدة التي طالبت بضرورة وقف وإنهاء فرض تدابير اقتصادية ومالية وتجارية أحادية الجانب ضد دول أخرى، وخاصة النامية منها، كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي. حيث سيكفل الوفاء بهذا الالتزام الاستجابة إلى أحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة لجميع شعوب العالم، دون استثناء، وتمتعها بالرفاه والعيش الكريم.

تونس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ أيار/مايو ٢٠١٥]

لا توافق تونس على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وهي تعتبر فرض تدابير اقتصادية انفرادية انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العقوبات انتهاك للقواعد التي تحكم النظام التجاري المتعدد الأطراف. والتأثير السلبي لهذه الجزاءات أمر مؤكد. فهي تعرقل بشكل خطير الجهود

التي تبذلها البلدان النامية لتحسين الظروف المعيشية لسكانها ولتحقيق التنمية. وتعتقد تونس أن هذه الجزاءات تسفر عن تكلفة إنسانية ثقيلة للغاية.

ولم يطل تونس أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

لا توافق تركيا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. ولا يكون فرض ''الجزاءات الذكية/المحددة الهدف'' مفيدا إلا في حالات بعينها.

وقد تضررت تركيا من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. فالجزاءات الانفرادية، ولا سيما تلك التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، لا يلحق ضررها البلدان المستهدفة فحسب بل يطال البلدان الثالثة كذلك، مما يؤثر سلبا على التعاون الاقتصادي الإقليمي والتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي. والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران، ولا سيما تلك التي تستهدف قطاع الطاقة والقطاع المصرفي، أمثلة للجزاءات الحالية التي لها آثار على المدى البعيد والتي تؤثر بشكل عميق على البلدان الثالثة في غضون ذلك. ويلحق تركيا أيضا ضرر من جراء الجزاءات المفروضة ضد روسيا.

فالجزاءات الانفرادية المفروضة على إيران تستهدف عدة قطاعات منها قطاع الطاقة والقطاع المصرفي، وهذا أمر من المؤكد أنه يضر باقتصادات العديد من البلدان الثالثة ويعطل التجارة المشروعة. ودول الجوار تتأثر تأثيرا مباشرا أكثر من غيرها، من حيث الأضرار التي تلحق تجارتها وتنميتها.

وتعتقد تركيا أن الجزاءات التي تطبق وفقا لميثاق الأمم المتحدة تظل أداة هامة في صون السلام والأمن الدوليين وإعادة إرسائهما. ولكي تكون تلك الجزاءات ذات مصداقية وفعالية، يجب أن تحدد أهدافها بعناية وأن تأخذ في الحسبان كلا من حقوق المحاكمة العادلة بالنسبة للأفراد المعنيين والحاجة إلى التقليل مما تلحقه الجزاءات من آثار ضارة بالأطراف

الثالثة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون ”الجزاءات الذكية“، التي تستهدف أنظمة البلدان عينَها ولا تلحق الضرر بالسكان المدنيين، في صميم نظام جزاءات الأمم المتحدة.

وتود تركيا إدخال تصويب على نص تقرير الأمين العام بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/68/218)، في المرفق الأول، بالصفحة ١٠ بحيث يصبح النص كما يلي: ”وقد تضررت تركيا من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢“.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق الإمارات العربية المتحدة على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فهذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، كما أن فشلها قد ثبت.

ولم يطل الإمارات العربية المتحدة أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

والإمارات العربية المتحدة، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي المجسَّدة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، لا تطبق أي جزاءات أو تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي أو الاقتصادي ضد أي بلد آخر، ذلك أن هذه التدابير السياسية والاقتصادية قد ثبت أنها تلحق أثرا سياسيا واقتصاديا ضارا بشعوب البلدان النامية المستهدفة.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق فنزويلا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فهذه التدابير تتعارض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. وهي بالخصوص عدوان على احترام المساواة في الحقوق بين الدول وعلى حق الشعوب في

تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى حق الدول غير القابل للتصرف في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تدخل دولة أخرى. ويمكن أن يؤثر فرض هذه التدابير على التنمية العادية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد الذي تفرض عليه، وهي عدوان على حقوق الإنسان لشعبه.

وقد تضررت فنزويلا من الجزاءات الاقتصادية. ففي ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمدت حكومة الولايات المتحدة الأمر التنفيذي رقم ١٣٦٩٢ الذي أعلن فيه السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، حالة طوارئ وطنية لمواجهة ''الحالة في فنزويلا''، بما في ذلك وضع الحكومة، التي تشكل ''تهديدا غير عادي واستثنائي للأمن القومي وللسياسة الخارجية للولايات المتحدة''. وتعتقد الحكومة البوليفارية أن التقرير الذي سيقدمه الأمين العام يجب أن يتجاوز مجرد التحديد الكمي للتدابير وإعلانها، وتحديد وسائلها وأنواعها والبلدان التي فرضت الجزاءات وتلك التي فُرضت عليها، بل يتعين أن يتناول الطبيعة غير المشروعة وغير القانونية للجزاءات، امتثالا للقانون الدولي، مع التشديد على أنها تتعارض مع روح ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وإعلانات الجمعية العامة وقراراتها التي لا حصر لها والتي تدين اعتماد مثل تلك الجزاءات، وذلك بالنظر إلى التأثير السلبي للجزاءات على شعوب البلدان الخاضعة لها، بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يجب أن يطلب التقرير إلى الدول، بعبارات قوية، الامتناع عن اللجوء إلى مثل هذه التدابير في محاولة لكسر إرادة البلدان النامية.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠١٥]

لا توافق زمبابوي على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وهي تؤمن بالحوار وسيلة لتسوية الخلافات. وتشكل التدابير الاقتصادية الانفرادية انتهاكا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما. والجزاءات أيضا أداة قاسية تضر في كثير من الأحيان باقتصادات الدول الفقيرة وبمواطنيها.

وتخضع زمبابوي للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠١.

فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات اقتصادية ومالية منذ عام ٢٠٠١، وذلك من خلال اعتماد قانون الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في زمبابوي لعام ٢٠٠١. وما زالت هذه الجزاءات سارية المفعول. ففي المادة ٤ (ج) من القانون، تعطي حكومة الولايات المتحدة تعليماتها للمديرين التنفيذيين من الولايات المتحدة في جميع المؤسسات المالية الدولية برفض ومعارضة: (أ) أي تمديد لأي قرض أو ائتمان أو ضمان تمنحه مؤسساتهم إلى حكومة زمبابوي؛ (ب) أي إلغاء أو تخفيف لعبء الديون المستحقة من حكومة زمبابوي للولايات المتحدة أو لسائر المؤسسات المالية الدولية.

كما فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات اقتصادية ومالية منذ عام ٢٠٠١ تقيِّد التجارة بين زمبابوي والاتحاد الأوروبي. وتترتب عن تلك الجزاءات الآثار التالية: وقوع ضائقة اقتصادية شديدة؛ وتراجع دعم ميزان المدفوعات في زمبابوي؛ ووقوع انخفاض مطرد في التمويل الخارجي؛ ووقوع انخفاض مستمر في رأس المال الطويل الأجل؛ وتدهور البنى التحتية؛ وضعف أداء خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية بسبب وقف الدعم المقدم من الجهات المانحة؛ ووقوع تراجع سريع في مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي وفي معدل النمو؛ وآثار سلبية على التعاون الإقليمي، أي في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وتقييد هامش السياسات العامة.

المرفق الثاني

موجز الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية إذا كانت غير متفقة مع قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٦٨.

وتفيد اللجنة بأن أوغندا وزمبابوي وغينيا - بيساو ومالي، وإلى حد ما، مدغشقر قد تضررت من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

وقد فرضت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات دبلوماسية واقتصادية ومالية على مالي مباشرة بعد وقوع الانقلاب العسكري في آذار/مارس ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، فرض الاتحاد الأفريقي جزاءات سياسية كما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الحكومة. وفعالية الجزاءات لا جدال فيها، في ضوء اعتماد هذا البلد غير الساحلي على الواردات وتعويله على موانئ البلدان المجاورة للقيام بالأنشطة الاقتصادية. ولذلك قام الجهاز العسكري بإعادة إرساء النظام الدستوري بعد فترة قصيرة من فرض الجزاءات.

وفي غينيا - بيساو، فرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المؤقّت. وفرض الاتحاد الأوروبي حظرا للسفر وتجميدا للأصول ضد الشخصيات البارزة في الجهاز العسكري، كما علّقت الولايات المتحدة حوالي نصف قيمة ما تقدمه من المعونة الخارجية البالغة ١٤٠ مليون دولار. واتسمت الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالفعالية، حيث لم يمض إلا شهران حتى ألغيت بشرط أن تكفل الحكومة الانتقالية العودة بصفة قطعية إلى الحالة الدستورية الطبيعية. وفي وقت لاحق، منح الاتحاد الأوروبي مبلغا قدره ١٦٠ مليون يورو لتوطيد الديمقراطية ولتعزيز سيادة القانون والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي في البلد.

أما حالة زمبابوي فهي حالة معقّدة إذ أن الآراء تختلف بشأن ما إذا كانت الجزاءات قد فُرضت قسرا من أجل مواصلة إرساء الديمقراطية في البلد أو أنها مجرد عقاب على أفعال

سابقة. ومن ثم، فإن بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، قد فرضوا حظرا تجاريا، في حين تستهدف جزاءات الأمم المتحدة الاتجار غير المشروع بالسلع الثمينة مثل الماس.

وفي عام ٢٠١٣، وقّعت أوغندا قانون مكافحة المثلية الجنسية الذي يمعن في تجريم المثلية الجنسية. وأدان المجتمع الدولي هذا القانون، ففقدت أوغندا ملايين الدولارات من أموال المعونة الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المقام الأول. وأكثر من ٢٠ في المائة من ميزانية البلد تأتي من الجهات المانحة، ولذلك فإن أي تخفيض آخر للمعونة سيضر بالاقتصاد ضررا مباشرا. وقد يكون لتعليق اتفاقات التجارة التفضيلية، مثل قانون الولايات المتحدة للنمو والفرص، أثر على الاقتصادات مماثل لأثر الحظر التجاري.

وكانت مدغشقر من البلدان الأكثر تضررا، ذلك أن صادراتها عُلقت في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ بسبب الاضطراب الداخلي الذي شهده البلد في عام ٢٠٠٩، مما أسفر عن أضرار لحقت الاقتصاد فاقت ما ترتب على الاضطراب السياسي نفسه.

وكثيرا ما يفرض الاتحاد الأفريقي جزاءات على الدول الأعضاء عندما تحدث تغييرات غير دستورية للحكومات في القارة. وتتمثل الجزاءات في المقام الأول في القيود السياسية، وتأخذ أحيانا شكل حظر اقتصادي كذلك. وفي سياق الدبلوماسية الوقائية، تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية على منع التنازع، أو تعمل، إذا نشبت نزاعات، على الحد من ازدياد حدتها وانتشارها. ومدى مواءمة وتنسيق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (والجماعات الاقتصادية الإقليمية) لأعمالهما قد يؤثر على الأمن المحلي والدولي، وبالتالي فإن الحاجة تدعو إلى تحسين أوجه التآزر بين الجانبين حتى تتسم الجزاءات بالفعالية. وحالتا مالي وغينيا - بيساو مثالان رئيسيان لتدخلات جماعة اقتصادية إقليمية من شأنها أن تسفر عن زيادة الاستقرار في البلدان المعنية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا توافق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولاحظت اللجنة أن الجمهورية العربية السورية قد تضررت من الجزاءات التي يفرضها كل من أستراليا والاتحاد الأوروبي والبلدان العربية وجمهورية كوريا وكندا والولايات المتحدة واليابان منذ عام ٢٠١١. ولا يمكن عزل أثر الجزاءات وتقييمه تماما دون أن يؤخذ في الاعتبار الأثر العام للنزاع المتواصل منذ أربع سنوات على الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة لها.

وللتوضيح، فقد شملت التدابير الانفرادية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي المعاملات المالية مع مصرف التنمية الأوروبي؛ وتجميد الأصول؛ وحظر منح التأشيرات؛ وحظر توريد الأسلحة؛ وفرض قيود على بيع النفط؛ وفرض قيود على السلع ذات الاستخدام المزدوج؛ وفرض حظر على رحلات الشحن الجوي.

وفي عام ٢٠١١، أسفرت النتائج الاقتصادية المباشرة للاحتجاجات عن انهيار الإيرادات الآتية من السياحة وانخفاض الاستثمارات الخاصة. ومع تصاعد الاحتجاجات وتحولها إلى نزاع مسلح، شهد الاقتصاد السوري انخفاضا حادا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث حدث انكماش في الأنشطة الإنتاجية والتجارة تفاقم من جراء أعمال النهب وتدمير مرافق الصناعة التحويلية، وما نتج عن ذلك من انخفاض في الإيرادات الحكومية الآتية من الضرائب. كما حدث تدهور حاد في المؤشرات المالية الرئيسية.

وكانت آثار النزاع عموما على دولة سوريا وسكانها غير مسبوقة من حيث الأزمة الإنسانية والاجتماعية، فهناك خسائر بشرية هائلة؛ و ٧,٦ مليون شخص مشرد و ٣,٨ مليون لاجئ في البلدان المجاورة؛ وتدهور ظروف الرعاية الصحية، وزيادة معدل وفيات الأطفال؛ وتقلص خدمات التعليم الابتدائي؛ وندرة السلع الأساسية والخدمات العامة؛ وتدمير وتضرر أكثر من مليوني وحدة سكنية وأجزاء كبيرة من قاعدة أصول البنية التحتية في البلد. وفي نهاية عام ٢٠١٤، زاد معدل البطالة على ٦٠ في المائة، وكان أكثر من نصف عدد السكان يعيش تحت خط الفقر ويعتمد على المعونات الإغاثية المقدمة من جهات مانحة أجنبية. كما أن الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية، وزيادة أسعار المنتجات النفطية الخاضعة للجزاءات، وتضخم الأسعار العام، قد أثّرت أساسا في الأسر الضعيفة والفقيرة، وأدّت إلى إضعاف أمنها الغذائي وظروفها المعيشية.

وكانت الأهداف السياسية الأصلية المعلنة للجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي هي زيادة الضغط على السلطات لوضع حد للعنف، وسحب جيش الجمهورية العربية السورية من البلدات والمدن المحاصرة، وتنفيذ إصلاحات ديمقراطية، والانخراط في حوار وطني

شامل. أما الهدف النهائي فهو انتقال سياسي وطني من الهيكل الحكومي الراهن. ولم يتحقق أيّ من هذه الأهداف.

ويمكن تقسيم الهدف السياسي للجزاءات إلى خمسة أهداف وسيطة، هي: فرض عقوبات شخصية واقتصادية على السلطات والمسؤولين في الدولة؛ وعزل السلطات والبلد؛ وخلق ضائقة اقتصادية؛ وإضعاف التماسك داخل هياكل نفوذ السلطات؛ وتقليص تأييد السكان للسلطات الحاكمة.

ولا جدال في أن ذلك قد خلق ضائقة اقتصادية، ولكن التأثير على توازن القوى وعلى سير النزاع لم يكن على النحو المتوخى في الأصل. فلم ينتقل إلى صفوف المعارضة سوى قلة قليلة من رجال الأعمال المدرجين على القائمة السوداء؛ وازداد تغلغل المستفيدين من الهيكل الحالي؛ وبرز رجال أعمال ووسطاء جدد حققوا مكاسب مالية؛ وانتقل قسم من أوساط قطاع المال والأعمال والطبقة المتوسطة إلى البلدان المجاورة وإلى بقية المنطقة. وأسهمت الجزاءات دون قصد في تلك الديناميات، مؤديةً إلى إيجاد علاقات وشبكات اقتصادية جديدة هامة تزدهر على حوافز استمرار النزاع، لا على دعم عملية السلام. وعلاوة على ذلك، فقد تمكنت السلطات من الاستفادة من زيادة الدعم الاقتصادي المقدم من داعمين خارجيين، مثل إيران وروسيا.

وتَوسَّع اقتصاد الحرب مع تجزّؤ البلد والاقتصاد السوري بين مناطق تسيطر عليها الحكومة والمعارضة والجماعات المتطرفة مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، مع نشوء ديناميات جديدة للسلطة فيما بين الجهات الفاعلة المحلية من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصادية. وبصفة خاصة، كانت لانتقال السيطرة على بعض مناطق ومرافق إنتاج النفط والغاز خارج نفوذ الحكومة المركزية آثار عدة، هي: زيادة اعتماد الحكومة على الداعمين الخارجيين؛ ونشأة سوق سوداء لأنشطة تصدير والنفط إلى شركاء تجاريين آخرين؛ والتنسيق بين الحكومة وجماعات المعارضة بشأن تبادل منتجات النفط والغاز. ويدلّ التدمير والضرر المحدودان نسبيا اللذان لحقا بمرافق الطاقة وبالبنية التحتية ذات الصلة على وجود مصالح مشتركة بين جميع أطراف النزاع في الحفاظ على هذه الأصول الاستراتيجية حتى في ظل المشهد الحالي القاتم للبلد.

وتواجه الجمهورية العربية السورية أخطارا وجودية أمنية واقتصادية واجتماعية. ولا يؤدي استمرار تدهور مؤسسات الدولة وضعف قدرة الإدارة العامة على توفير السلع والخدمات الأساسية إلى زيادة تدني مستوى معيشة سكان سوريا فحسب، بل أيضا إلى دفع الأفراد والمجتمعات المحلية نحو النزعة الطائفية والأصولية. ويكتسي التخطيط المحدد

والإجراءات المحددة الرامية إلى عكس مسار هذه الاتجاهات أهميةً حاسمة في تجنب التفكك الكامل للجمهورية العربية السورية وتحولها إلى دولة فاشلة. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، من الضروري اعتماد نهج منقح إزاء الجزاءات الاقتصادية يحافظ على استمرارية مؤسسات الدولة والإدارة العامة في توفير السلع والخدمات الأساسية، ويُقِرُّ بأهمية أصحاب المصلحة المحليين في توفير المنتجات والخدمات الأساسية.

وعند الدعوة إلى اتباع نهج جديد إزاء الجزاءات، استناداً إلى الأزمة الإنسانية والمؤسسية الملحة، من الضروري وجود دعم دولي قوي. ويمكن أن توفر مبادرة السلام التي عرضها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمهورية العربية السورية القاعدة السياسية والدبلوماسية اللازمة، وهي: ''جزاءات اقتصادية معدَّلة'' يمكن أن تمثّل أداة تفاوضية لحفز جميع الأطراف على التركيز على تحسين ظروف الشعب السوري وتحقيق الهدف الفوري المتمثل في وقف تصعيد النزاع. وفي السياق الأعم، ينبغي أن تهدف هذه الجهود المتضافرة إلى الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية وسيادتها، مع إرساء الأساس لمرحلة المعونة الإغاثية وصولا إلى التعمير والانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع في البلد.

وينبغي التركيز في المقام الأول على إمدادات البضائع والسلع الأساسية وإعادة إنشاء شكل مكتفٍ ذاتيا من أشكال الانتعاش الاقتصادي للمستقبل. وينبغي أيضا أن يكون تخفيف القيود المصرفية مكملا لتخفيف القيود المفروضة على التجارة. ومن الجوانب الرئيسية الأخرى احتياجات التمويل ومصادره الممكنة. وينبغي أيضا أن يشكّل تيسير عودة رأس المال الخاص والمؤسسات التجارية الخاصة إلى سوريا جزءا من تدابير السياسات العامة الجديدة الرامية إلى تفكيك هياكل اقتصاد الحرب في سوريا والشروع في خلق فرص العمل، مع إيلاء اهتمام خاص لقطاع الطاقة، بهدف دعم التعمير بعد انتهاء النزاع على المدى الطويل.

ويتمثل الاقتراح في صياغة الجزاءات الاقتصادية المفروضة على سوريا وتنفيذها ورصدها وإعادة توجيهها وإعادة تصميمها بحيث تلبي احتياجات الشعب السوري العاجلة من خلال آليات تشارك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والشركاء في التنمية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

لا يوافق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. ويوجه انتباه الدول الأطراف إلى ولاية الدوحة (TD/500/Add.1)، التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالتجارة والتنمية، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

ويفيد الأونكتاد أن الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا قد خلّف آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد الكوبي، وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. وتفيد حكومة كوبا أن قيمة الأضرار التي ألحقها الحصار قد بلغت أكثر من ٨٨٨ ١١٦ مليون دولار بالأسعار الحالية. وتعزى الخسائر إلى التكاليف الإضافية التي تتكبدها الحكومة والشركات والمواطنون في كوبا في سبيل الحصول على السلع والخدمات والتمويل. ويحد الحصار بشدة من قدرة كوبا على تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل العلوم والتكنولوجيا، وكذلك الصناعات من قبيل نظم المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تطبق فيها تدابير الحظر خارج إقليم الدولة، يمكن أن تتأثر بلدان ثالثة من حيث أعمالها التجارية واستثماراتها.